أهمية الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في تعزيز دورها الدولي

كلية الاقتصاد
جامعة دمشق

الملخص

يشكل العامل الاقتصادي محوراً هاماً في العلاقات الاقتصادية الدولية، وهذا ما جعل العديد من البلدان ومن بينها الصين تركز عليه في دبلوماسيتها الاقتصادية التي مارستها في العالم، بهدف تعزيز دورها الدولي وضمان استمرارية معدلات النمو الكبير الذي حققته، وضمن هذا المفهوم قدمت الصين المساعدات الاقتصادية الدولية فمنحت دول آسيوية إعفاءات من قروض كثيرة، وفرضت تخفيضات جمركية على السلع الواردة منها، وعززت علاقاتها الاقتصادية مع دول الاتحاد الأوربي، الذي يعتبر ثاني أهم شريك تجاري لها، وأقامت حوار اقتصادي في ٢٠٠٦ مع أمريكا يضمن التعاون بينهما في مجال الطاقة والنقل وغير ذلك.

كما أضفت على دبلوماسيتها الاقتصادية النفطية خصوصية لافتة في كل من أفريقيا وإيران كونهما منتجين للنفط، الذي يشكل أهم حاجات النمو الاقتصادي لها، فكانت الدبلوماسية الاقتصادية الصينية تهدف بشكل أساسي إلى ضمان الإمدادات من هذه المادة الضرورية لتحقيق استمرار نموها الاقتصادي وتعزيز دورها في الاقتصاد العالمي، وقد نجحت إلى حد كبير في تحقيق هذا الهدف.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية، مساعدات اقتصادية، التنمية.

مقدمة البحث:

إن تطور العلاقات الدولية وتشابك مصالح الدول، جعل العلاقات الاقتصادية الدولية تحظى باهتمام متزايد في العلاقات الدبلوماسية بين الدول، حيث أضحى من الصعب أن تعيش دولة من دول العالم وتتطور بمعزل عن باقي دول العالم، وخصوصاً في ظل التطورات المتلاحقة في السياسة والاقتصاد، لذلك تحتل العلاقات الاقتصادية الدولية دوراً مهماً في مستقبل العلاقات بين الدول، حيث يتوقف الدور الدولي أو الإقليمي لبلد ما أو استمرار نموه على تطور العلاقات الاقتصادية الدولية لهذا البلد، وهذا الأمر ينطبق على الصين، التي تسعى من خلال دبلوماسيتها الاقتصادية إلى ضمان الحصول على الطاقة، التي تضمن لها استمرار نموها الاقتصادي وتعطيها دوراً فاعلاً على الساحة الدولية.

إن التطورات التي حدثت في النظام الدولي – وخصوصاً بعد نهاية الحرب الباردة – أبرزت أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية، وكان من نتائجها ظهور قوى اقتصادية جديدة على الساحة الدولية، أهمها دولة الصين، التي سعت بعد تحقيقها لمعدلات نمو اقتصادية عالية في العقدين الأخيرين (١٩٩٠-٢٠١٠) إلى توسيع نفوذها العالمي، فبدأت بالتوجه نحو توسيع علاقاتها مع كل دول العالم، عبر دبلوماسية اقتصادية تعتمد على المساعدات الاقتصادية، والاتفاقات الاقتصادية والتجارية مع العديد من الدول.

وقد شغلت دول القارة الأفريقية الغنية بالنفط اهتمام الدبلوماسية الاقتصادية الصينية، حيث نافست الدول الغربية في الدخول إلى السوق النفطية الأفريقية ودخلت أيضا في علاقة اقتصادية مميزة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الوقت الذي كانت تعاني فيه من مقاطعة وحصار اقتصادي مستخدمة في تبرير تجاوز شروط المقاطعة دبلوماسية ناجحة استطاعت من خلالها تأمين احتياجاتها النفطية.

مشكلة البحث:

أن صعود الصين اقتصادياً على الساحة الدولية، وتوسعها الهائل خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً أبرز حاجتها المتزايدة إلى الطاقة، مما جعلها تعمل من خلال ما يسمى الدبلوماسية الاقتصادية للحصول على حاجتها منه، وهذا الأمر حتم عليها تبني دبلوماسية اقتصادية تعتمد على تقديم مساعدات اقتصادية لدول تمتلك النفط، كما هو الحال بالنسبة للدول الأفريقية، أو تطوير علاقاتها مع دول محاصرة اقتصادياً، والمساهمة في كسر الحصار الاقتصادي المفروض عليها كما هو حال الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ويتفرع عن هذه المشكلة الأسئلة التالية:

١- ما هو الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في دعم دورها الدولي؟

٢- ما هو دور دبلوماسية الصين في تأمين احتياجاتها من النفط، ومساعدة الدول المعاقبة اقتصادياً؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من كون الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في أفريقيا وإيران تشكل احد المواضيع المهمة والجديرة بالدراسة والبحث، وذلك لأن هذه الدبلوماسية تركز على تأمين إمدادات النفط بشكل رئيسي، لأنه يشكل أهم متطلبات الصين، من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي كبير، ويبرز ذلك بشكل واضح في العقدين الأخيرين (١٩٩٠-٢٠١٠)، كما تأتي أهمية الدراسة من الحاجة إلى دور النفط الإيراني والأفريقي، ولا سيما في تقوية فرص الصين الاقتصادية وتعزيز دورها على المستوى الدولي.

الفرضيات:

١- ترتكز الدبلوماسية الاقتصادية الصينية على الاعتماد المتبادل بينها وبين دول العالم بهدف تحقيق مصلحة جميع الدول، وتستخدم المساعدات الاقتصادية في سبيل تحقيق ذلك.

٢- يتسع مجال عمل الدبلوماسية الاقتصادية الصينية ليشمل أغلب دول العالم، فهي تبحث عن تأمين إمداداتها من النفط، وأسواق لتصريف منتجاتها.

أهداف الدراسة:

إن النمو الاقتصادي الهائل الذي شهدته الصين في العقدين الأخيرين(١٩٩٠-٢٠١٠)، اضطرها إلى تأمين الطاقة التي تعتبر عصب هذا النمو، وإلى البحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها، مما خلق لها نفوذاً داخل هذه الأسواق، وهدف الدراسة هو التعرف على أبعاد هذا النفوذ وكيف ساهمت الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في تعزيزه.

الدراسات السابقة:

هناك الكثير من الدراسات حول تزايد النفوذ الصيني على الساحة الدولية وسيتم عرض أهمها والتي لها علاقة بموضوع البحث.

١- دراسة (سمير،٢٠٠٨) بعنوان الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا في فترة ما بعد الحرب الباردة – قطاع النفط أنموذجا-.

بينت هذه الدراسة أهمية دور النفط في العلاقات الدولية، وكيف استفادت الصين من هذه الأهمية، من خلال ما حققته من نمو اقتصادي، وكان النفط أحد الأسباب في دخولها كلاعب جديد، منافس على الساحة الدولية – بعد الحرب الباردة – وخصوصاً في القارة الأفريقية، وتبين هذه الدراسة كيفية صعود الصين، وما هي توجهاتها الإستراتيجية في أفريقيا، وكيف استغلت قدراتها الاقتصادية في تحقيق إستراتيجيتها، وتبين أن هدفها هو كسب تأييد الدول الأفريقية – في قضية تايوان وقضايا حقوق الإنسان في الصين– في المحافل الدولية، خاصة أن هذه الدول تشكل كتافة عددية في هيئة الأمم المتحدة، حيث تمثل الدول الأفريقية حوالي ربع عدد الأعضاء تقريباً، وتسعى الصين أيضاً إلى خلق نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، وتوسع نشاطها في أفريقيا من أجل زيادة الصادرات الصينية إليها، وزيادة الواردات النفطية إلى الصين، كما توضح الدراسة دور النفط الأفريقي في السياسة الدولية، حيث أن الثروة النفطية هي سبب لكثير من الحروب الداخلية في أفريقيا، وتخلق الثروة النفطية الأفريقية تنافس بين دول العالم في أفريقيا، ومن هذه الدول المنافسة الصين التي تسعى إلى تنويع مصادرها النفطية.

٢- دراسة (العمار،٢٠٠٨) بعنوان مكانة الصين الدولية: دراسة تحليلية في عوامل البروز (١٩٩١-٢٠٠٦).

تبين هذه الدراسة أهم عوامل قوة الصين، وسرعة نموها الاقتصادي وانتشار صناعتها في كل العالم، مما جعلها فاعل دولي أساسي في العلاقات الدولية، بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، من خلال الجوانب التي تميز الصين، الجغرافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها، وتوصلت الدراسة إلى أن الصين استطاعت أن تنوع علاقاتها التجارية مع دول العالم بشكل كبير، بحيث ساهم ذلك في استقرار قطاع التجارة الخارجية وزيادة معدلات نمو استثماراتها، والعكس ذلك على الاقتصاد الصيني بشكل ايجابي، وتشير الدراسة إلى نجاح الإصلاح الذي تبنته، والذي يسمى اقتصاد السوق الاشتراكي، وهو إصلاح اقتصادي يتضمن انفتاح على العالم مع التأكيد على قيم الاشتراكية.

٣- دراسة (نجيم، ٢٠١١) بعنوان العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون – فترة ما بعد الحرب الباردة–.

تتضمن الدراسة تحليل لشكل النظام العالمي الجديد بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وصعود قوى جديدة على الساحة الدولية أهمها الصين، وتراجع دور العامل العسكري في التفوق الدولي لصالح العامل الاقتصادي، ووجدت الدراسة أن العلاقات الأمريكية الصينية هي إما علاقات تعاون أو تنافس، وهذه العلاقة بين البلدين تؤثر على مختلف العلاقات الدولية، فالاعتماد الاقتصادي المتبادل بين أمريكا والصين هو مجال للتعاون، مثل التعاون لمواجهة الأزمات الاقتصادية الدولية، وقد يكون مجال التعاون سياسي كالتعاون في صون الأمن

والسلم الدوليين وحل الأزمات السياسية، وقد يكون التعاون أمني كالتعاون لمكافحة الإرهاب الدولي، ومنع انتشار الأسلحة غير التقليدية، أما التنافس بين الصين والولايات المتحدة فهو واضح في المجالات الاقتصادية ، وهناك تنافس سياسي كما في قضية تايوان على سبيل المثال لا الحصر.

٤- دراسة (wayne،٢٠١٠) بعنوان chins-us-trade issues.

وهي كتاب يبين فيه الكاتب الاعتماد المتبادل بين الصين وأمريكا من خلال نمو حجم التجارة الخارجية للصين، نتيجة لنمو اقتصادها، وتراجع أداء الاقتصاد الأمريكي، والذي يستدل عليه من خلال العجز في الميزان التجاري الأمريكي أمام اغلب الشركاء التجاريين للولايات المتحدة.

٥- دراسة (خزار،٢٠١٢) بعنوان الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات الإيرانية الصينية.

توضح الدراسة العلاقة الصينية الإيرانية، في ضوء المكاسب الاقتصادية الكبيرة التي حققتها وتحققها الصين في علاقتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية وخصوصا في مجال تأمين النفط، وذلك ضمن تشعبات قضية الملف النووي الإيراني، وتوصلت الدراسة إلى أن الصين رفضت التصعيد العسكري ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وكانت دائماً مع الحل التفاوضي، وهدفها هو تأمين الطاقة للصين دون افتعال أزمات أو صدام مع أمريكا، مع أن الضغط الأمريكي مستمر للحد من الطموح النووي الإيراني، وهذا كلف الصين أن تتحمل الضغوط الأمريكية في قضية تايوان وقضايا حقوق الإنسان في الصين.

المنهج المتبع:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من أجل تحليل دور الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في توسع نفوذها الدولي، كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة، و هو ما اتضح من خلال دراسة حالة النفط في الدبلوماسية الصينية.

أولاً- مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية:

بداية لا بد من التعرف على الدبلوماسية بشكل عام، ومن ثم تحديد ماهية ومفهوم الدبلوماسية الاقتصادية.

الدبلوماسية لفظة مشتقة من الكلمة اليونانية "دبلوما"، ومعناها الوثيقة أو الشهادة الرسمية التي كانت تصدر عن الشخص الذي بيده السلطة العليا في البلاد وتخول حاملها امتيازات خاصة، وتتضمن صفة المبعوث والمهمة الموفد بها(أبو عياه، ٢٠١١).

كما يُعبر عن المفهوم الحديث للدبلوماسية بسياسات تسعى للتوثيق بين مصالح الدول، من خلال الاتصال واجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية، وتعتبر الدبلوماسية أداة من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية من خلال التأثير على الدول الأخرى بهدف استمالتها وكسب تأييدها، وتعزيز العلاقات بين الدول وتطويرها في مختلف المجالات، والدفاع عن مصالح رعايا الدولة في الخارج، وتمثيل الحكومات في المناسبات والأحداث الدولية، بالإضافة إلى جمع المعلومات عن أحوال الدول والجماعات الخارجية (أبو عياد،٢٠١١).

أن تنوع العلاقات الدولية وتزايد أهمية العامل الاقتصادي، قد أفضى لظهور ما يسمى الدبلوماسية الاقتصادية التي تعتبر من أحدث أشكال الدبلوماسية.

تعريف الدبلوماسية الاقتصادية: سنورد بعض أهم التعريفات التي استطاع الباحث الحصول عليها.

• الدبلوماسية الاقتصادية هو نشاط متعدد الأوجه، ومن الصعب تحديد ماهية هذا النشاط بدقة، إلا أنه يمكن تعريف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: مجموعة ممارسات، كلها تهدف إلى تعزيز المصالح الاقتصادية الخارجية للبلد المرسل(KISHN,2011: p1).

• كما تعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: "استخدام الدولة لمقدراتها الاقتصادية في التأثير على الدول الأخرى وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية للدولة (وهبان،٢٠١٤).

كما تعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها:" الدبلوماسية المعنية بقضايا السياسة الاقتصادية، من خلال دبلوماسيين اقتصاديين يقومون برصد وإبلاغ الدولة عن السياسات الاقتصادية في البلدان الأجنبية وتقديم المشورة إلى الحكومة التي ترسم السياسات الاقتصادية (Ifa,2012).

كما تعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: الأنشطة الرسمية التي تركز على زيادة الصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي والمشاركة في أعمال المنظمات الاقتصادية الدولية (Baranay,2009: p1).

من جملة التعريفات السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي للدبلوماسية الاقتصادية: هي إدارة العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة، وضمن المنظمات الاقتصادية الدولية، من خلال عمل الدبلوماسيين المتخصصين، بهدف توسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية وتطويرها وجذب الاستثمارات الأجنبية، والتأثير السياسي على مواقف الدول المضيفة بما يخدم مصلحة الدول المرسلة.

ثانياً: الدبلوماسية الاقتصادية للصين.

لا تختلف دبلوماسية الصين الاقتصادية من حيث الشكل عن نظيرتها في الدول الأخرى، فهي تقدم المساعدات الاقتصادية للدول المختلفة من أجل كسبها في المحافل الدولية أو لتوسيع أسواق منتجاتها أو غير ذلك من الأهداف، التي تختلف باختلاف طبيعة النظم الاقتصادية وتوجهاتها السياسية.

تلتزم الصين منذ بدء تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح عام ١٩٧٨، بإعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية مؤكدة على أهمية دور الدبلوماسية في خلق بيئة دولية وإقليمية مواتية لتطوير الاقتصاد الوطني، فيما تعمل في إطار سلمي من أجل تحقيق استقرار العلاقات مع الدول الكبرى وتقوية علاقات حسن الجوار والصداقة مع الدول المجاورة وترسيخ الصداقة التاريخية مع الدول النامية، وتشارك بصورة فاعلة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف وتدعو إلى إقامة النظام السياسي والاقتصادي الدولي الجديد على أساس مبادئ التعايش السلمي، وذلك تماشيا مع تغيرات الأوضاع الدولية، فالسلام والتنمية هما أهم مبادئ السياسة الخارجية، (تشينغمين،٢٠١٤: ص٦)، ولذلك ساهمت الدبلوماسية الصينية في تهيئة مناخ دولي وبيئة محيطة مواتية لعملية التنمية الاقتصادية في الدول المختلفة، وذلك بهدف ضمان نمو سريع ومستمر ومستقر للاقتصاد الصيني، معتمدة على اقتصادها بالدرجة الأولى، ونجحت في ذلك حيث ازداد الناتج المحلي الإجمالي من ٣٦٤،٥ مليار يوان صيني عام ١٩٧٨ إلى ما يزيد على ٣٠ تريليون يوان عام ٢٠٠٨، وتجاوزت نسبة مساهمة الاقتصاد الصيني في النمو الاقتصادي العالمي الـ١٠ ٪ (تشينغمين،٢٠١٤: ص٢).

- **الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في أسيا:**

تلعب الصين دورا مهما في صيانة السلام وتدعيم التنمية المشتركة في القارة الأسيوية، وتسعى الصين من خلال أدائها الدبلوماسي أن تؤكد على أنها جارة وصديقة طيبة وشريكة طيبة للدول المجاورة، وقد برز ذلك في الأزمة المالية الأسيوية في عام ١٩٩٧، حيث قامت الصين انطلاقاً من المصالح المشتركة للدول الأسيوية بالسعي للحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية لهذه الدول، وقدمت ما تستطيع تقديمه من المساعدات للدول المعنية، الأمر الذي لعب دورا حاسما لتجاوز الدول الأسيوية لهذه الأزمة، وبعد حدوث الزلزال البحري في المحيط الهندي، قامت الصين بمساعدة الدول المنكوبة، وبلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وآسيا ٦٦٥،٠٣ مليار دولار لعام ٢٠٠٤ ، ما يمثل ٥٧،٦ % من إجمالي التجارة الخارجية للصين لعام ١٩٩٧، وهذا الأمر شجع الدول الأسيوية على اقتناص الفرص التنموية المتاحة في الصين، وتوسيع التعاون معها على أساس المنفعة المتبادلة (fmprc.2012).

أما بالنسبة لليابان وهي الأهم بالنسبة للصين، فقد كانت الدبلوماسية الاقتصادية الصينية سبباً في التقارب مع اليابان على الرغم من وجود خلافات كبيرة بينهما، حيث نمت التجارة الثنائية أكثر من عشرة أضعاف بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٩٩، لتصبح الصين ثاني أكبر شريك تجاري لليابان، وبحلول عام ٢٠٠٧ أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لليابان بحجم تبادل تجاري بلغ ٣٤٥مليار دولار، أي ما يعادل ٩% من حجم التجارة الخارجية الصينية وأصبح الاستثمار الياباني المباشر في الصين أكثر من ١٠مليار دولار أمريكي، وسعت الدبلوماسية الاقتصادية الصينية إلى تنويع أسواقها الخارجية، إلا إن اليابان بقيت السوق الأكثر (Burnsp.2001: 40).

كانت للمعونة الثنائية المقدمة من اليابان للصين جانباً مهماً أخر في العلاقات بين البلدين، حيث قدمت اليابان للصين مساعدات ما يبلغ مجموعها ١٣ مليار دولار ضمن حزمة المساعدات اليابانية المسماة (ODA) " مساعدات لما وراء البحار" ، و المساعدة الإنمائية الرسمية، وكانت اليابان أول دولة تقدم مساعدات ثنائية للصين(Burnsp.2002: p41).

وتضع اليابان أهمية كبيرة لعلاقتها مع الصين المجاورة لها، وخاصة بعد تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٧٢، ودعمت اليابان منذ ذلك الوقت سياسات الإصلاح والانفتاح التي انتهجتها الصين، وبذلت اليابان جهوداً من أجل تطوير علاقاتها مع الصين، وساهمت اليابان مساهمة كبيرة في الميدان الاقتصادي من خلال مساعداتها الاقتصادية واستثماراتها، خصوصاً أنها متقدمة في مجال تقديم المساعدات، وكانت داعما قويا لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية (المنصوري، ٢٠١٣)، هذا الاعتماد الصيني الكبير على الاقتصاد الياباني هو ما ساعد الدبلوماسية الصينية لتكون عضواً في منظمة التجارة، ولاعباً أساسياً في الأسواق العالمية.

- **العقوبات الاقتصادية الصينية:**

تستخدم الصين العقوبات الاقتصادية كأداة من أدوات الدبلوماسية الاقتصادية بغية تحقيق أهدافها الخارجية، وفاعلية عقوباتها تأتي من كونها ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ففي بداية الإصلاحات الاقتصادية وصل معدل النمو الاقتصادي في الصين إلى معدلات قياسية ففي عام١٩٩٢بلغ معدل نمو الصين ١٤,٢% وفي عام١٩٩٣بلغ نحو١٤% وفي عام ٢٠٠٨ بلغ ١٣% (marrison,2012: p5-9)، ونتيجة كونها تملك أكبر فائض رأسمال في العالم وسوقها المحلي يشكل هدفاً لمعظم الشركات العالمية، فتستخدم الصين الضغوط الاقتصادية من جانب واحد للمضي قدما في تحقيق الأهداف الدبلوماسية وتعتمد أيضا عل المقاطعة التجارية في دعم الأهداف الإستراتيجية.

ويرجع النمو الاقتصادي في الصين إلى عامل رئيسي هو الاستثمارات الكبيرة في رأس المال مدخرات محلية والاستثمارات الأجنبية الكبيرة التي نجحت الدبلوماسية الاقتصادية في جذبها.

والمثال الأوضح على استخدام الصين لدبلوماسية العقوبات الاقتصادية هو في ردع مبيعات الأسلحة لتايوان، وعزل الدالاي لاما سياسياً على مستوى العالم، ولتحقيق مطالب الصين البحرية (Reilly.2012: p2-3) وفي الوقت الحالي أيضاً تستخدم الصين الثروة الاقتصادية الهائلة لدعم أهداف السياسة الخارجية، والتي بالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية فقد بلغ معد النمو الاقتصادي في الصين عام ٢٠١٠ نحو ١٠,٣ (محمد،٢٠١٤). فالصين تسعى عبر دبلوماسيتها لتحمي مصالحها الاقتصادية في أفريقيا، و تطرح نفسها كبديل لتايوان، في علاقاتها مع دول القارة الأفريقية، من منطق قدرتها الاقتصادية، ونجت في ذلك في بعض الأحيان، فقد تحطمت العلاقات الدبلوماسية بين جنوب أفريقيا و تايوان، ثم من بعدها السنغال سنة ٢٠٠٤، ثم من بعدها ليبيريا في ٢٠٠٥ و هكذا فقد توال الدعم الدبلوماسي الأفريقي للصين بشان مسالة تايوان، و تلك الاعتبارات للمصلحة الاقتصادية التي تحكم هذه لدول مع الصين و التي تفوقت على تلك التي تحكمها مع تايوان (قط، ٢٠٠٨: ص٦٥-٦٦).

- **إقامة مناطق حرة:**

وتتجلى الدبلوماسية الاقتصادية للصين عبر إقامة مناطق تجارة حرة، مع دول طريق الحرير، حيث قال كريستوفر كي جونسون، المستشار البارز في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ومقره واشنطن، إن الصين تتخذ إجراءا "يتسم بالجرأة في الواقع"، مضيفا أن الصين وجدت فرصا ضخمة للاستثمار في المناطق التجارية والاقتصادية لم تغتنمها الولايات المتحدة بعد والتي أهمها دول طريق الحرير، ومن أجل تعميق دبلوماسيتها الاقتصادية، تعهدت الصين أيضا بتعزيز محادثات التجارة الحرة الثنائية ومتعددة الأطراف ولا سيما محادثاتها مع كوريا الجنوبية واستراليا.

كما تسعى إلى تقوية منطقة التجارة الحرة مع رابطة دول جنوب وشرق آسيا (آسيان)، وتحقيق تقدم في المحادثات بشأن الشراكة الاقتصادية الشاملة في منطقة الآسيان، وفي محادثات التجارة الحرة بينها وبين كوريا الجنوبية واليابان.

وتتبنى الصين موقفا منفتحا في المحادثات مع الدول الأعضاء في الشراكة عبر الباسيفيك، وكذلك مبادرات التجارة الحرة الإقليمية أو مع دول أخرى (شينخو،٢٠١٣)، نلاحظ مما سبق أن الصين تسعى إلى إيجاد

حضور أكبر لها وخصوصاً في منطقة آسيا، وذلك عبر دبلوماسية اقتصادية تقوم على التوسع التجاري وإقامة الشراكات ومناطق التجارة الحرة مع دول الجوار.

- **التعاون الاقتصادي الصيني جزء من دبلوماسية الصين الاقتصادية:**

إن الركيزة الأساسية للدبلوماسية الاقتصادية للصين هي التعاون المربح مع جميع الأطراف الدولية، التي تضمن المنافع المتبادلة للصين ولبقية دول العالم، واستنادا إلى التعاون المربح للجميع، تسعى الصين لتحقيق المصالح الوطنية بينما تحترم وتدعم الدول الأخرى لتحقيق مصالحها الخاصة في تعاونها مع الصين، حيث شاركت الشركات الصينية في الاستهلاك والإنتاج والأنشطة الاستثمارية في الاقتصاديات الأخرى، وحققت استفادة من ميزاتها التنافسية في السلع والتكنولوجيا ورؤوس الأموال والتعاقد على المشروعات، فكانت المنفعة متبادلة بين الاقتصاد الصيني والاقتصاديات التي تعمل ضمنها الشركات الصينية، ومما زاد فاعلية الدبلوماسية الاقتصادية الصينية حاجة كثير من دول العالم إلى الخبرة التنموية والتكنولوجيا المتقدمة ورؤوس الأموال من الصين التي هي في اغلب الأحيان ذات شروط وفوائد أيسر من مثيلاتها الغربية من جانب، وكون الاحتياطي الأجنبي الضخم للصين مصدرا نادرا لتمويل مشروعات البنية التحتية في العديد من الدول النامية وسط ارتفاع الدين في العديد من البلدان الغنية من الجانب الأخر (بي،٢٠١٣)، من هنا نجد أن الدبلوماسية الاقتصادية الصينية استخدمت العامل الاقتصادي كأداة ترغيب لا ترهيب على ركيزة التعاون المربح لجميع الأطراف الذي يعني أن تحترم كل دولة المخاوف المشروعة للدول الأخرى، عند السعي لتحقيق مصالحها الاقتصادية، وأن تساهم في تعزيز التنمية المشتركة لجميع الدول (بي، ٢٠١٣).

واستفادت الدبلوماسية الاقتصادية الصينية من قوة الاقتصاد الصيني وترابطه مع شركات عالمية، فكانت مثالاً مهماً في التأكيد على دور الاقتصاد في العلاقات الدولية، وقوة دافعة في تشكيل العلاقات واستخدامها في تنفيذ أهداف اقتصادية وغير اقتصادية، حيث انه عندما كانت الإدارة الأمريكية أو الكونجرس يثير قضايا حقوق الإنسان أو قضية تايوان بطريقة تتعارض مع مصالح بكين، تقوم جماعات الضغط التجارية الأمريكية التي تركز اهتمامها على إمكانات السوق الهائلة للصين، بالضغط على تلك الإدارة لثنيها عن إثارة هذه الموضوعات خوفاً أن تتأثر صادراتها وعلاقاتها التجارية والاقتصادية مع الصين (جيتشي،٢٠١١).

- **الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في أفريقيا:**

تشكل القضية التايوانية، احد أهم القضايا الشائكة للصين، وإحدى العوامل التي تحدد الحركة الدبلوماسية و العسكرية للصين في الوقت ذاته، ولذلك تهدف الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في أفريقيا إلى منافسة دور

تايوان دولياً، وتعد أفريقيا احد أهم المناطق التي تمارس فيها الصين هذه الدبلوماسية، بحيث تسعى الصين إلى دمج تايوان وجعلها تسير في فلكها عبر عدة وسائل، أهمها الدبلوماسية الاقتصادية، من خلال ربط الاقتصاد التايواني بالاقتصاد الصيني، ويتم ذلك من خلال تسويق منتجات صينية مشابهة للمنتجات التايوانية في أفريقيا وضمن شروط أفضل لتأخذ مكانها ، مما سيجبر تايوان على التنسيق مع الصين والعودة إليها(قط، ٢٠٠٨: ص٦٤).

رغم تاريخ العلاقة الطويلة بين الصين وأفريقيا إلا أنها لم تكتسب حيويتها وأهميتها إلا بعد قيام الرئيس الصيني جيانغ زيمين ١٩٩٦ بزيارة أفريقيا واهتمامه بإقامة صداقة صينية افريقية تهدف إلى تحقيق المساواة بين الطرفين في التجارة البينية والتنمية المشتركة، وتشكيل منتدى التعاون الصيني الأفريقي بغرض تعزيز التعاون المشترك ومجابهة التحديات وتلبية احتياجات العولمة الاقتصادية (قط،٢٠٠٨)، هذه الدبلوماسية الاقتصادية كانت نتيجتها وصول الاستثمارات الصينية في أفريقيا عام ٢٠٠٩ إلى نحو ١٢مليار دولار كما قدرت القروض التي منحها بنك الصادرات والواردات الصيني للدول الأفريقية جنوب الصحراء في قطاع البنية التحتية وحدها ١٢,٢مليار دولار خلال٢٠٠٩، كما أسقطت الصين نحو١,٤ مليار دولار من قروضها عن ٣١ دولة افريقية اقل نمواً (رميح،٢٠١٠).

كما بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا نحو ١٢٠مليار دولار عام٢٠١٣ بعد أن كانت في حدود ٩٠ مليار دولار عام ٢٠٠٩(alwafd,2010)، ومن الأمثلة المهمة على مشاركة الصين مع الدول الأفريقية الغنية بالنفط هو الشراكة الصينية السودانية، حيث تعد الصين حاليا أكبر مستثمر في السودان، باستثمارات تقدر ب ٤ مليار دولار (Taylor,2006: p12)، إن للدبلوماسية النفطية الصينية في أفريقيا هدفين رئيسيين، هدف على المدى القصير، وهو تأمين إمدادات النفط للمساعدة في تغذية الطلب المحلي المتزايد في الصين، والهدف الثاني وهو على المدى الطويل، والمتمثل في سعي الصين لأن تكون لاعباً عالميا من خلال الشراكة مع أفريقيا(Taylor,2006: p5-7)، ومازال النشاط الصيني في أفريقيا يتزايد بمعدل كبير وفقا لمجلس الأعمال بين الصين وأفريقيا، وتعد الصين حاليا ثالث أهم شريك تجاري لأفريقيا، يسبقها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي (Taylor,2006: p3)، فحجم التجارة بين الطرفين في عام ١٩٩٩ كان ٢ مليار دولار، لكنه بحلول عام ٢٠٠٤ قد نمى ليصل إلى ٢٩.٦ مليار دولار، ووصل إلى ٧،٣٩ مليار عام ٢٠٠٥(Taylor,2006: p4).

ومن أوجه الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في أفريقيا هو توقيع مجموعة من العقود النفطية بين الجانبين أهمها عقد لشركة سينوبك الصينية بـ ٥٢٥٠٠٠٠٠٠ دولار لتطوير حقل نفطي في الجزائر و في عام ٢٠٠٣

اشترت شركة النفط الوطنية الصينية عددا من المصافي الجزائرية بـ ٣٥٠ مليون دولار، ووقعت اتفاقا للتنقيب عن النفط في مينيين، وفي نفس العام، وقعت شركة بتروتشاينا عقداً مع الجزائر لتطوير حقول النفط وبناء مصفاة. وفي عام ٢٠٠٥ أعطت الصين انغولا قرضاً مقداره ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار في مقابل صفقات النفط معها (Taylor,2006: 45-49).

مما سبق نجد أن الدبلوماسية الاقتصادية الصينية كانت تعمل ضمن مبدأ التعاون المربح لجميع الأطراف، وهذا الأمر كان واضحاً في أفريقيا حيث سعت الدبلوماسية الاقتصادية الصينية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي وتقديم المساعدات والقروض دون شروط سياسية وعدم تدخل في الشؤون الداخلية للقارة وإسقاط الكثير من الديون الصينية على دول أفريقيا.

- **الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في الشرق الأوسط:**

يشكل الشرق الأوسط خزان الطاقة العالمي، والصين تعي هذا الأمر في ظل نموها الاقتصادي الهائل وحاجتها الكبيرة إلى الطاقة الأمر الذي دفعها إلى تعزيز علاقاتها مع دول الشرق الأوسط والتي من أهمها الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث سعت الصين لتأمين وارداتها من هذه السلعة الإستراتيجية، ولأن الصين اليوم تعتبر من أهم البلدان المؤثرة في عناصر الطلب المتزايد على النفط، ومن المنافسين الرئيسيين على هذه المادة وتسعى لبناء علاقات مع الدول المنتجة، مما دفعها إلى تبني الدبلوماسية الفاعلة في هذا المجال لتوثيق العلاقات مع الدول المصدّرة لهذه السلعة الإستراتيجية، أو ما يمكن تسميته (دبلوماسية النفط الصينية) التي تقوم على توثيق العلاقات الاقتصادية مع هذه البلدان كمدخل للاستفادة من ثرواتها النفطية وتقوية العلاقات السياسية معها في مرحلة لاحقة لضمان استمرار تدفق النفط وحماية خطوط الإنتاج والتوزيع من هذه الدول إليها.(باكير،٢٠١٠) والدليل على أهمية النفط بالنسبة للصين هو أن الصين تجاوزت الولايات المتحدة في استهلاك الطاقة، لتصبح اكبر مستهلك للطاقة في العالم، وعليه يحتل النفط مكانة مركزية في العلاقات التبادلية بين الصين وإيران، وتلعب الاعتبارات المحلية والإقليمية والدولية دورها في إبراز هذه المكانة وتطويرها.

وفي إطار دبلوماسية النفط الصينية تتبادل الصين والجمهورية الإسلامية الإيرانية زيارات قمة لتفعيل آليات التعاون في مجالات الغاز والصناعات النفطية وقطاع البتروكيماويات، والبنية التحتية لخطوط الأنابيب وإنشاء طرق سريعة، وتواصل الصين تزويد إيران بتكنولوجيا الأسلحة الصينية، وكل ذلك في إطار دبلوماسية اقتصادية تستند على معادلة البترول الإيراني في مقابل التكنولوجيا والتجهيزات العسكرية الصينية وهي المعادلة المسيطرة على التوجه الخارجي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، من ناحية، وما تحتله وتلعبه التكنولوجيا من دور مهم في السياسة الخارجية للدول، خاصة في الحالة الإيرانية (عثمان،٢٠٠٥).

تنتهج الصين ما يعرف بدبلوماسية النفط التي ترمي إلى توثيق العلاقات مع الدول النفطية التي يتم استيراد النفط منها، وبشكل خاص مع جيرانها، ويبدو أن سياسة الاحتواء المزدوج والمقاطعة التي فرضتها الإدارة الأمريكية ضد إيران، والتطور في العلاقات الاقتصادية والعسكرية بين إيران والصين، كان سببا في نجاح الدبلوماسية الاقتصادية الصينية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بالإضافة إلى حاجة الصين لتطوير علاقاتها مع الدول النفطية. وهذه النتائج الناجحة أدت إلى تزايد القلق الأمريكي بشأن هذه التعاملات النفطية بين البلدين، ولا سيما لجهة أن تقوم الصين بتقديم حماية دبلوماسية لإيران من أجل تحقيق طموحاتها التكنولوجية وبرنامجها النووي السلمي (خزار،٢٠١٢: ص٦-٨).

تركز الصين جهودها على تحقيق مصالحها الاقتصادية دون التدخل في الصراع السياسي أو العسكري الدائر في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال تعزيز حضورها الاقتصادي، والمثال على ذلك هي إقامة علاقات مع الدول العربية ودعوتها لزيادة التبادل الاقتصادي معها، ونقل التكنولوجيا إليها، والسعي للحصول على امتيازات للشركات الصينية للتنقيب عن النفط فيها، أما بالنسبة لعلاقتها مع الجمهورية العربية السورية فكانت جيدة، حيث شهد التبادل التجاري بين البلدين تنامياً مستمراً وصل حجمه إلى (٦١،٢٤٩،١) مليار ليرة سورية في العام ٢٠٠٩، ويجمع البلدين عدد من الاتفاقيات أهمها اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار لعام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠٠، واتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والفني عام٢٠٠٧(غرفة تجارة دمشق،٢٠١٠، ص٥).

- **الدبلوماسية الاقتصادية الصينية والغرب:**

تحرص الصين على العلاقات المستقرة مع الدول الكبرى وتطويرها وتعمل على صيانة وترسيخ الاستقرار الاستراتيجي العالمي، فالعلاقات الصينية الأمريكية في مجملها في حالة مستقرة ومتطورة، حيث يحافظ الجانبان على الحوار والتواصل المكثف على مختلف المستويات مما يزيد من التفاهم والثقة المتبادلة. كما يتنامى الحوار والتعاون بين الصين والولايات المتحدة في مجالات الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا ومكافحة الإرهاب، ومنع الانتشار النووي والأمن الإقليمي، فمنذ عام ٢٠٠٦ اجتمعت أمريكا والصين في حوارات مباشرة ومنتظمة من خلال الحوار الاقتصادي الاستراتيجي بين أمريكا والصين الذي يضمن التعاون في توليد الكهرباء والنقل والمياه النظيفة والهواء النقي وحماية الأراضي الرطبة، بالإضافة إلى التعاون من أجل تحسين كفاءة استخدام الطاقة لمواجهة الاحتباس الحراري من جهة ولأن كفاءة استخدام الطاقة يوفر في استخدام الطاقة التي هي هدف لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية (nndc.2012).

وتعتبر العلاقات الصينية الأوربية علاقات مميزة، ففي عام ٢٠٠٤ أصبحت الصين أكبر شريك للاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى رفع مستوى العلاقات بينهما في مختلف المجالات.

والجانبان يشتركان بمسؤولية ضمان تطور اقتصادياتهم كما يلتزم الطرفان بتحقيق الرخاء العالمي من خلال اقتصاد عالمي مفتوح عادل شفاف قائم على قواعد بيئة التجارة والاستثمار ورفض الحمائية، وتهيئة الظروف لتعزيز للتبادل التجاري والاستثمار على أساس المنفعة المتبادلة، وضمان قوي ومستدام للنمو المتوازن في كلا الطرفين، والسعي لتعزيز الاستقرار المالي العالمي يلتزم الجانبان بتنفيذ التزامات **G20** وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية لإدارة الشأن الاقتصادي الدولي (**Mann.2014: p2-3**).

وفي الختام يمكننا القول أن الصين تسعى عبر دبلوماسيتها الاقتصادية إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية مع مراعاة حاجات الدول الأخرى وخاصة الدول النامية. حيث تقوم الصين بتسهيل النفاذ إلى أسواقها وفقا لقواعد التجارة الدولية المعمول بها وحماية حقوق ومصالح الشركاء وفقا للقانون، وتدعم الصين جهود المجتمع الدولي في مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدرتها على تنميتها بنفسها وتحسين مستوى معيشة شعوبها وتقريب الفجوة بين الشمال والجنوب (تشينغمين،٢٠١٤: ص٤)، وهذا كان واضحاً في المساعدات التي قدمتها الصين بشكل خاص لكل من إيران وأفريقيا.

ومن جهة أخرى، فإن دبلوماسية الصين الاقتصادية ومساعدتها لدول أفريقية وآسيوية وأوروبية عديدة بتوقيع اتفاقيات معها وصب مليارات عديدة لإنعاش اقتصاديات تلك الدول خلال الأزمة المالية العالمية كانت فرصة ذهبية للصين لتحديث هيكلها الاقتصادي وزيادة نفوذها في الشؤون الدولية فتطميناتها للجانب الأميركي أثناء الأزمة المالية العالمية على سبيل المثال ساعدت البنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي على إبقاء الولايات المتحدة فوق مؤشر الخطر أثناء تلك الأزمة، مما مكن أميركا من تنفيذ سياسة «التسهيل الكمي بطبع النقود، وضخ الأموال في النظام المصرفي، وخفض أسعار الفائدة (النعيمي،٢٠١٣)، لذلك كانت دبلوماسية التعاون الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة صمام أمان للاقتصاد العالمي.

يعتبر التضامن والتعاون مع الدول النامية من أساسيات الدبلوماسية الاقتصادية الصينية، حيث بحثت الصين عن مجالات جديدة وسبل جديدة لتفعيل التعاون مع الدول النامية على أساس المنفعة المتبادلة وتقدم الصين المساعدات للدول النامية لمساعدتها على تحقيق تنميتها الاقتصادية.وتمثلت هذه الدبلوماسية الاقتصادية بمنح معاملة جمركية تفضيلية للدول الآسيوية والإفريقية الأقل نموا، "وقامت بتقليص أو إسقاط الديون المستحقة على ٣٨ دولة آسيوية وأفريقية للصين التي تقدر قيمتها ١٣.٧٧٨ مليار يوان (**fmprc.2014**)، وتوجت الصين هذه الدبلوماسية الاقتصادية مع الدول النامية بإنشاء منتدى التعاون الصيني الإفريقي، ومنتدى التعاون الصيني العربي من أجل تعزيز العلاقات مع هذه الدول.

نتائج البحث:

في ختام هذا الدراسة، و بعد تناولنا بالتحليل، لأهم مفاصل الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في كثير من دول العالم فقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

١- أصبح العامل الاقتصادي هو العامل الأبرز في الصراع الدولي أو توسيع النفوذ بحيث أصبحت الصين تعتمد عليه بشكل رئيسي في علاقاتها الدولية وتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

٢- تعتمد الصين في سياستها الخارجية على الدبلوماسية الاقتصادية، والتي تركز على التعاون الاقتصادي، والمبادلات التجارية والمساعدات الاقتصادية، ونجحت هذه الدبلوماسية الاقتصادية إلى حد كبير في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الصينية، والدليل على ذلك هو تأمين احتياجاتها النفطية من خلال الدبلوماسية النفطية النشطة مع كل من إيران وأفريقيا.

٣- استطاعت الصين من خلال دبلوماسيتها الاقتصادية بناء علاقات جيدة مع الدول الأفريقية بهدف الاستفادة من الكثرة العددية للدول الأفريقية في المنظمات الدولية للنفاذ إلى داخل المنظمات، والأمم المتحدة، لتأكيد شرعية حكومتها ووجودها السياسي على الساحة الدولية، وتوظيفها لخدمتها، ومحاصرة محاولات تايوان الانفصالية- التي تعتبرها الصين جزءا منها-، وتضمن كل ذلك من خلال أصوات الدول الأفريقية.

٤- لا تستطيع الصين الاستغناء عن النفط الأفريقي في المستقبل القريب في ضوء معدلات النمو الكبير وحاجتها للطاقة ، ولأن الصين اعتمدت على سياسة تنويع مصادر التزود بالنفط، وذلك بعد أن كان الشرق الأوسط هو المصدر الرئيسي للصين في مجال الطاقة.

٥- تعمل الصين على تطوير العلاقات الدبلوماسية الاقتصادية مع دول العالم التزاما بميثاق الأمم ومبادئ الأمم المتحدة، وتعارض دائما الحروب العدوانية ونزعة الهيمنة وسياسة القوة التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا كان واضحاً في الحالة الإيرانية.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة نورد التوصيات التالية:

١- يجب الاستفادة من تجربة الانفتاح الاقتصادي للصين وإعطاء العامل الاقتصادي أولوية في سورية وذلك لتهيئة بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية، دون التفريط بقيم الاشتراكية وذلك من خلال تطبيق مفهوم اقتصاد السوق الاشتراكي.

٢- بما أن نهج الصين الاقتصادي يرتكز على مفهومي السلام والتنمية لكل شعوب ودول العالم، يجب على سورية أن تطور علاقتها مع الصين وخصوصا في المجال الاقتصادي للاستفادة من الإمكانات الصينية وخصوصا في مجال التنقيب عن النفط والغاز.

٣- يجب الاستفادة من سعي الصين لبناء تحالفات دولية وتغيير التوازن الدولي لصالح عالم متعدد القطبية، من خلال تفعيل فكرة إقامة مناطق حرة لدول طريق الحرير- على غرار العلاقة المميزة بين الصين ودول أفريقيا- والتي تعتبر سورية واحدة من هذه الدول، من خلال إجراء اتصالات سورية مع الجانب الصيني وبحث سبل دفع وتفعيل هذا الموضوع.

٤- في ضوء السعي الصيني لتنويع مصادر الحصول على النفط يجب على دول الشرق الأوسط وخصوصا دول الخليج والجمهورية الإسلامية الإيرانية، كونها الأقرب جغرافيا للصين أن تعزز علاقاتها وخصوصاً العلاقات النفطية، وذلك لأن الصين تمثل داعم للدول التي تسعى لتحقيق تنميتها بشروط ميسرة.

٥- يجب على الدول النامية التي تحتاج إلى قروض من أجل تحقيق تنميتها الاقتصادية اللجوء إلى الصين حيث الشروط أسهل وتدخلات سياسية ولا تسعى للهيمنة كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

المراجع العربية:

١- **خزار** فهد مزبان،٢٠١٢- **الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات الصينية الإيرانية**. مجلة الدراسات الإيرانية، عدد١٥ آذار ٢٠١٢.

٢- **سمير** قط، ٢٠٠٨- **الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في افريقية: فترة ما بعد الحرب الباردة**. رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر.

٣- **العمار** هشام بن عبد العزيز،٢٠٠٨- **مكانة الصين الدولية: دراسة تحليلية في عوامل البروز (١٩٩١-٢٠٠٦)**. رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض.

٤- **قسم الدراسات في غرفة تجارة دمشق**،٢٠١٠- **دراسة عن العلاقات الاقتصادية بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية الصين الشعبية**.

المراجع الانكليزية:

1 - **Baranay**, Pavol,2009- **Modern Economic Diplomacy**, Publications of Diplomatic Economic Club , actual PROBLEMS OF ECONOMICS

2 - **Burnsp**, Katherine,2001- **China and Japan: Economic Partnership to Political** www.stimson.org.

3 - **marrison**,m. Wayhe, 2012- **china's economic condition**, ccongressional research decemden

4 - **Mann**, Michael,2014- **Deepening the EU-China Comprehensive Strategic Partnership for mutual benefit** , Brussels, eeas.europa.eu

5 - **Ifa**,2012- **economic diplomacy**.IFA.org.nb

6 - **James**, Reilly,2012 **China's Unilateral sanction** ،The Washington Quarterly, Center for Strategic and International Studies.

7- **SRana**. KISHN and BIPUL CHATTERJEE, (2011), **economic diplomacy India's experience**, Foreign Secretary of India at,New Delhi

8 - **Taylor**, Ian,2006- **unpacking China's Resource Diplomacy in Africa**, the Hong Kong University of Science and Technology, Working Paper No. 19

9 - **Taylor**, Ian,2006- **China's oil diplomacy in Africa**. Blackwell Publishing Ltd/The Royal Institute of International Affairs.

مواقع الترنت

١- أبو عياه، سعيد: الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها، www.docs-google.com

٢- السلام والتنمية والتعاون، راية الدبلوماسية الصينية في العصر الجديد،موقع وزارة الخارجية الصينية www.fmprc.gov.cn

٣- الصين تزيح امريكا من تجارة افريقيا ٢٠١٠/٢/٥ www.alwafd.org

٤- الصين تعتزم تعميق وتوسيع دبلوماسيتها الاقتصادية، تقرير إخباري وكالة شينخو ٢٠١٣/١٢/٢٧

٥- الدبلوماسية الصينية بقلم تشانغ تشينغمين www.thatsbooks.com

٦- المنصوري، عبد الرحمن: الملفات الساخنة في العلاقات اليابانية الصينية،مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٣، studies.aljazeera.net

٧- التعيمي، سالم سالمين: هل ستنهي الصين أمركة العالم،٢٠١٣، www.alittihad.ae

٨- باكير، علي حسين: دبلوماسية الصين النفطية ، الأبعاد والانعكاسات، koha.fccsudan.org:

٩- تحليل إخباري: الدبلوماسية الاقتصادية للصين مربحة لجميع الأطراف، arabic.china.org.cn

١٠-سر نجاح الدبلوماسية الصينية في العصر الجديد، مركز السلام للثقافة الدبلوماسية www.siironline.org

١١-طلعت رميح و الصين إلى افريقيا لماذا جريدة الشرق الدوحة ٢٠١٠\١١\٣٠ -ww.al- sharq.com

١٢-عثمان، عوض السيد: النفط قاطرة للعلاقات الإيرانية الصينية، www.albainah.net

١٣-محمد، محمود خليفة جودة: أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته، democraticac.de

١٤-وانغ يي : الصين ستبذل المزيد من الجهود الدبلوماسية الاقتصادية في عام٢٠١٤، arabic.cri.cn

١٥-رهبان، أحمد: محاضرة في العلاقات الدولية في الإسلام: faculty.ksu.edu

١٦-يانغ جيتشي: الوضع الدولي والدبلوماسية الصينية في عام ٢٠١١، www.fmprc.gov.cn

١٧-alkhaleejiahnews.com

١٨- defense ,docs.nndc.org

The Importance of Chinese Economic Diplomacy in Strengthening its International Role

Faculty of Economics
University of Damascus

Abstract:

The economic factor is one of the most significant elements of international economic relations today. For this reason, China has been focusing on this factor in its economic policy in order to strengthen its international role through the realized enormous growth as deployed in its economic diplomacy all over the world. China has provided international economic aids to Asia countries, granted them many loan exemptions and customs reductions on imported merchandises, and supported its economic relations with the EU countries, that are deemed the second important trade partner of China. Also, China has established economic dialogue with the United States in 2006 in order to ensure cooperation between them in the field of energy, transportation and otherwise

Key words: Economic Diplomacy, Economic aid, Development